

قرارات حكيمة وفي وقتها تسبق أي شرارة عنف». كانت الأربع وستون نقطة التي أوردها العودة في خطابه كقيلة بإعلان الدولة العميقة النفير، بعد التأيد الواسع النطاق لخطاب العودة كما جاء في حملة «خطاب العودة يمثلني» في تويتر.

وهنا شهدت البلاد مرحلة انقلابية عبر الإعلان عن خلايا التجسس التي أذنت بمرحلة تدابير قمعية تحت عنوان «أمن الوطن»، وصوّرت خلية التجسس المزعومة باللون الطائفي المراد فرضه عليها، على أنها كافية لشرعة العودة الشرسة للدولة العميقة. فبركات الأخيرة لخلايا التجسس كانت عبثية وساذجة شكلاً ومضموناً، لأن المستهدفين غير ذي صلة، الأمر الذي استدعى موقفاً إنسانياً ووطنياً من قبل شخصيات دينية وسياسية شيعية في القطيف والاحساء، التي نذبت التوظيف الطائفي لأجواء صنعها الحكومة، بهدف الهرب من الاستحقاق الاصلاحى. بدا واضحاً أن الهدف من رواية خلية التجسس إحداث قطعية بين احتجاجات القطيف مع ميلاتها في المناطق الأخرى، بهدف الاستفراء وتقطيع أوصال الحراك الشعبي. تكهّنات المراقبين والباحثين بقرب اندلاع ثورة شعبية في المملكة السعودية، وفي العام 2013 على وجه الخصوص، أثارت فزع الدولة العميقة التي باتت تتصرف من وحي الخوف على المصير، وبات كل رجالها في المؤسسات الأمنية والدينية والإعلامية في الداخل والخارج يعملون على أساس أن ثمة معركة وجودية يجب خوضها قبل غرق السفينة المهالكة.

\* باحث وناشط سياسي

1,5 مليون نسخة من فتوى هيئة كبار العلماء بحرمة التظاهر، وكانت صحف محلية مشهورة تطري على الفتوى وتعتبر ثورات الربيع العربي «ليست عفوية الحدوث، بل هناك أيد خفية دولية وإقليمية تحركها» (الاقتصادية 10 مارس/ آذار 2011). فيما راح صحافيو الدولة العميقة يسوقون بضاغة «أمن الوطن»، بدلاً عن الحرية. رغم التقديمات الاجتماعية بقيمة 36 مليار دولار (أعلن عنها الملك في 17 مارس/ آذار 2011)، والتهويل الديني بحرمة التظاهر والفتنة والخروج على ولي الأمر، والفجور الإعلامي غير المسبوق بإنذار المحتجين في بعض المدن بقيامة أمنية، تواصلت الاحتجاجات لعامين وقد سبقت «ثورة السعوديين في تويتر» على حدّ نيويورك تايمز» في 20 أكتوبر/ تشرين الأول 2012، ثورتهم الشاملة في الواقع.

تصاعدت ونيرة الاحتجاجات، وحضرت كل الملفات: الإصلاح السياسي الشامل، ملف المعتقلين، التمييز الطائفي، البطالة، الفقر، أزمة السكن، الفساد، نهب الثروة الوطنية، الحريات العامة، قيادة المرأة للسيارة، وفيما كان ما يربو على 9 ملايين ناشط على مواقع التواصل الاجتماعي (تويتر وفيسبوك) يواصلون نقر آرائهم الاحتجاجية كانت الشخصيات الوطنية والدينية الاصلاحية تستعد لخوض معركة فاصلة مع الدولة العميقة.

كان خطاب الشيخ الصحوي سلمان العودة (خطاب مفتوح) في 15 آذار/ مارس الماضي، والذي حذر فيه من قمع الثورة الشعبية وقال بالحرف «الثورات إن قمعت تتحول إلى عمل مسلح، وإن تجوهلت تتسع وتمتد، والحل في

بينما التطوير عملية ميكانيكية محضة تشهدها كل دول العالم. مهما يكن، ومنذ العام 2003 وحتى نهاية 2010، كانت الدولة العميقة حاضرة بسطوة خطاباً، ونخبة، وأيضاً أجندة انقلابية. وتحت عنوان «التطوير»، باتت مطالب الإصلاحيين أجنة مشوهة في رحم الدولة، فقد وضعت الأخيرة حمل جمعية حقوقية «مرتبطة بالملك مباشرة»، فيما ضاق هامش حرية الصحافة على ضيقه السابق، وخلت مقالات الرأي من أي دعوة وإن مخالطة بالإصلاح. توارى ظل الملك عبد الله، الذي انهمك طويلاً في مشاريع إعادة طلاء وجه الدولة السعودية في الخارج عبر مشاريع حوار الأديان، فيما تكفل قائد الدولة العميقة في الداخل، الأمير نايف، بإعادة ترسيخ السلطة الشمولية.

في عصر ثورات الربيع العربي، انتعشت مطالب الإصلاح السياسي الشامل، واستعجل المراقبون الأجانب في الترويج لنبوءة وصول رياح التغيير إلى السعودية عقب سقوط نظام حسني مبارك في 11 فبراير/ شباط 2011. كانت النداءات تعلق من العالم الافتراضي لجهة المشاركة في ما عرف بـ«ثورة حنين» المقدرة في 11 مارس/ آذار 2011. عبّأت الدولة العميقة كل قواها الأمنية والدينية والإعلامية لإجهاض الربيع السعودي. فكان يوم 11 مارس/ آذار مختلفاً من ناحية الحضور الأمني الكثيف، ونقاط التفقيش المبتوثة في المدن الكبرى في المملكة، وحتى المروحيات شاركت، وغضت المساجد برجال المباحث، فيما أعلنت وكالة الأنباء السعودية في 29 آذار (مارس) 2011 عن أمر صادر عن المفتي العام للمملكة بطباعة

عن أهدافهما، وتجسيد وجودهما على المسرح السياسي المحلي، فبينما كانت الجماعات المسلحة تهيئ لأول موجة عمليات انتحارية ضد المنشآت المدنية في الرياض، كانت القوى الاصلاحية تعقد جلساتها التنسيقية لتسليم أول عريضة لولي العهد السابق والملك الحالي عبد الله في يناير/ كانون الثاني 2003، والتي كانت بعنوان «رؤية لحاضر الوطن ومستقبله»، وقد تضمنت محاور الاصلاح المقترحة التشديد على حاجة الدولة إلى دستور فاعل، واصلاح النظم التعليمية والقضائية، وتشكيل مؤسسات منتخبة، وفصل السلطات، وحرية التعبير، وفتح باب الحوار على نطاق وطني واسع لمناقشة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجه الدولة. وقد أعقب ذلك تسليم أربع عرائض أخرى من قبل التيار الاصلاحى وبعض اشتقاقاته والتي تلقت في مطالبها عند السقف الذي حددته العريضة الأولى. ولكن في الخامس عشر من مارس/ آذار 2004 واجه التيار الاصلاحى عملية مياغته أوقفته بصورة حازمة وصارمة، بعد اعتقال رموزه الفاعلة. الملك عبد الله الذي استقبل بعض الموقعين على عريضة «الرؤية» كما بات يعرف شعبياً، وقال لهم «رؤيتكم هي مشروعى»، وجدوا أنفسهم أمام جيروت الدولة العميقة، التي قبرت خطاب الاصلاح الذي تبناه الملك، على الأقل من الناحية اللفظية. شرّعت الدولة العميقة منطقتها، وقاموسها أيضاً، فقد رفض الأمير نايف، وزير الداخلية الأسبق، استخدام كلمة «إصلاح» واستبدالها بكلمة «تطوير»، على أساس أن الاصلاح يؤول إلى فساد الدولة،

## قتلتنا الطائفة العمياء

الأرباب، وأن القاعدة الذهبية في ذلك كله هي قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق». أم أننا نحمل هذه المفاهيم في أذهاننا وتلوّكها السنننا، بينما ما نذهب إليه هو طلب السلطة ورضى السلطان، وتدمير القيم والجماعات والقوى وروابط التآلف الإنساني كرمى لعيون المطامح والتسديد على رقاب العباد.

أين نحن؟ ولماذا ما نحن عليه؟

عندما تجتاح دول المنطقة غضبة الثأر من كل شيء كنا متصالحين معه، المسلم ضدّ المسيحيّ والعكس صحيح، والسنيّ ضدّ الشيعي، وكذا الدينيّ ضدّ العلماني، والكلّ ضدّ الكلّ، حتى بتنا ضدّ الذوات، ولا مسعى للتصالح إلا مع أولئك الذين نعتقد أن علينا مسيرتهم لنحكم. أولئك الذين هم أعداؤنا الاستراتيجيون والعقائديون، من أمثال قوى الاستكبار والكفر والظلم والعدوان.

عندما يحصل ذلك، السنا مصداق قوله تعالى: (الَّذِينَ قَرَّبُوا بَيْنَهُمْ وَكَانُوا شَيْعاً كُلُّ جُزْءٍ بِمَا لَدَيْهِمْ قَرْحُونَ) (سورة الروم، الآية 32)، ألم نتحول إلى أحزاب بمعنى الجماعات القاتلة في المذهب الواحد؟

ماذا فعل الشيعة ليتحولوا عند أهل السنة، أو بعضهم، إلى تهمة تُدان عليها المرء، ومن المحظور أن تدخل الديار؟ وماذا فعل السنة ليتحولوا عند بعض الأمزجة إلى خصوم؟ ليس السبب هو تلك الفتنة العمياء؟ إنها فتنة العصبية.

قالوا لنا: إن الإسلام يرفض العلمنة لأنها لا تحترم التشريع الإسلامي. والعجيب، أنهم يقدسون الطائفة والعصبية وليس في العصبية الطائفية إلا التنكر لكل قيم الساحة الدينية، فلم يتمسكون بالطائفية وهي قاتلة الأديان في نبضها وحبها ورحمتها؟ ويرفضون العلمنة لأنها فكرة قالت بصراحة بإبعاد الدين عن الشأن العام؟

إنني ليست مع العلمنة، لكنني بتُّ أكفر بكلّ عصبية طائفية، وعندي أنّ العلمنة المهادنة والمتصالحة مع الإنسان أشرف بألف مرة من طائفة تقتل الإنسان كل يوم ألف مرة باسم الدين والقداسة المزيفة التي عمّتها وطر بوشها اليوم «التكفير المجاني».

نحتاج إلى نقد ذاتي، وانطلاقاً من هنا، سأسمح لنفسي بعد هذا بان أمارسه راجياً من الله الثبات.

\* مدير معهد المعارف الحكيمية للدراسات الدينية والفلسفية

### الشيخ شفيق جرادى\*

ليس من الغريب في هذه المرحلة من التحولات السريعة في المنطقة، أن يبرز الحديث عن الديناميات الصاعدة فيها، إلا أنّ العجيب الذي يصعب تصوره هو أن يعتقد أحد أن بإمكان شعوب المنطقة أن تحتفظ بدينامياتها فترة طويلة في هذا الجو المتقلب والمتبدل. ولعلنا لا نجافي الواقع لو قلنا: إن سرّ هذه التقلبات يكمن في أمرين:

- 1\_ سيادة واجتياح العصبية كافة البلدان والاتجاهات الدينية والفكرية والسياسية.
- 2\_ معرفة تلك الأطراف بخطورة ما هي عليه وعدم قدرتها، رغم ذلك، على كبح الانزلاق المتسارع نحو مكمّن الخطر.

## العلمنة المتصالحة مع الإنسان أشرف بألف مرة من طائفة تقتل الإنسان كل يوم ألف مرة

### إننا بحاجة إلى إجراء نقد ذاتي صريح يشمل الذات في رؤيتها وقيمتها

وهذا ما يعني أننا بحاجة إلى خطوات ومواقف شديدة الجدية وبالغة العمق والجرأة من أجل تأمين وتوفير ولو الحد الأدنى من ضبط الانزلاق الذي قد يزيح أدياناً ومذاهب وأيديولوجيات ورؤى، عن مضامينها ومبتنياتها.

إننا في هذه المرحلة بحاجة إلى إجراء نقد ذاتي صريح يشمل الذات في رؤيتها وقيمتها ومواقفها وسلوكياتها. نقد، نتكفّف فيه مع قناعاتنا العميقة. وأنا هنا أتحدّث عن الإسلاميين تحديداً. فهل فعلاً أننا عباد الله الذين لولا على أنفسهم أن ينصروا المظلوم، وأن يقولوا الحق ولو على قطع الرقاب، وأن يخدموا عباد الله، لأنّ في خدمتهم خدمة لرب

يريد ترك ناخبيه بدون عمل. أعتقد أن الحفاظ على إمبراطوريتنا الخارجية وراء البحار (737 قاعدة عسكرية في جميع أنحاء العالم) تتطلب هذه الموارد والتطلعات، التي حتماً سوف تضع حداً لديمقراطيتنا، وتقودنا في نهاية المطاف إلى ديكتاتورية عسكرية أو إلى معادل مدني لها». في هذا السياق، من المثير للاهتمام استعراض المعلومات، التي نشرت في خريف العام الماضي:

«في الأول من تشرين الأول، وضعت إدارة أوباما جميع القواعد العسكرية الأميركية في البلاد وفي الخارج في حالة تأهب. وذلك بالرغم من أنه لم يطرأ أي تهديد ارهابي الولايات المتحدة. ووقتها تمت تسمية العدو بـ«الداخلي»، ولكن جذوره تمتد بعيداً خارج الحدود الأميركية. اليوم، نمت تنحية الأدميرال تشارلز إم. غاوتيه من منصبه في قيادة واحدة من ثلاث مجموعات حاملات الطائرات في بريمرتون، واشنطن، للممثل أمام لجنة التحقيق. هذا القرار تم اتخاذه بناء على محادثة مع وزير الدفاع، الذي قال في نهاية الحديث أن غاوتيه كان جزءاً من مجموعة من الضباط العسكريين المشتبه بهم في التخطيط لقلب نظام إدارة أوباما، إذا تمت إعادة انتخابه. هذه ليست تكهّنات. العشرات من الضباط تمت إقالتهم ومئات غيرهم قيد التحقيق والتحري بعلاقتهم بهذا الشأن. وجميع هؤلاء مرتبطون مباشرة بعناصر متطرفة في الحزب الجمهوري واللوبي الإسرائيلي. هذه تقارير جاءت من أعلى المستويات في البنتاغون. وهذا يشير إلى أن «الإدارة» كانت على علم مسبق بخطط هذه المجموعة. واليوم نحن نعرف أن مفاتيح أساسية في الجيش ممن لديهم ولاء «إسرائيل» و«وول ستريت» أكثر من الولايات المتحدة، قد خططوا لانقلاب بعد الانتخابات الرئاسية. وبالإضافة إلى الاستيلاء على السلطة وضعوا في قائمة خطواتهم تنظيم إرهاب شامل في الولايات المتحدة، وربما استخدام أسلحة نووية مسروقة، وإخضاع البلاد لقانون «طوارئ حالة الحرب»، وتنظيم هجوم على العراق وإيران بمساعدة من المملكة العربية السعودية ودول الخليج. الخطة كانت معروفة ليس فقط لوزارة الدفاع، بل لكل وكالات الاستخبارات الأميركية؛ فتم تحديد هوية المتورطين، وتم وضعهم مبرراً تحت المراقبة. كافة المعلومات تم استقاؤها من أكثر من مصدر رسمي واحد.»

(ترجمة: ياسر قبيلات) كاتب روسي

الطبقي واضمحلال الطبقة الوسطى في الولايات المتحدة، فإن ثمة هوة واسعة باتت تفصل بين النخبة العليا والشرائح السفلى من المجتمع. وهذا هو السبب الذي يدفع النخبة العليا إلى تأسيس وتنظيم الجيوش الخاصة والشركات الأمنية. ويدفع في الوقت نفسه باراك أوباما للسعي نحو إلغاء حرية بيع الأسلحة، بمعنى تشجيع المواطنين العاديين على نزع سلاحهم. ومع ذلك، فإن النخبة العليا في المجتمع عندما بدأت بالاعتماد على المرتزقة، راحت تتورط في الاعتماد على هؤلاء بالذات. وهنا، عند لحظة ما يمكننا أن نرى انقلاباً عسكرياً في الولايات المتحدة، حيث يستولي على السلطة بالقوة ديكتاتور على هيئة «سولا» ما أو إمبراطور على شاكله «يوليوس قيصر». ما وعلى هذا توجد مؤشرات واقعية. ففي نوفمبر/ تشرين الثاني 2003، ذهب الجنرال تومي فرانكس، قائد الحملة الأميركية على بغداد، بعيداً، حينما تنبأ قائلاً: هجوم إرهابي كبير آخر على الولايات المتحدة «ويبدأ نسيج دستورنا بالتمزق»، ويقول إنه، في مثل هذه الظروف، سيكون على استعداد للنظر في هذه الفكرة: «يجب أن يخدم الدستور نموذج الحكم العسكري».

البروفيسور الأميركي تشالمرز جونسون (حارب في كوريا، وعمل مستشاراً لـ CIA في سنوات 1967-1973) كتب في العام 2007، يقول: «أنا مقتنع بأن جورج دبليو بوش وديك تشيني أوقعا البلاد في مأزق خطير، ومع ذلك، فهذا ليس ذنبهما وحدهما، وإزاحتهما عن السلطة لن تحل المشكلة. فإزمة الحكم في الولايات المتحدة، يعود تاريخها على أقل تقدير إلى الحرب العالمية الثانية، حيث إن تضمّن «الرئاسة الإمبراطورية» مقابل الضمور الكبير في السلطين التشريعية والقضائية لها جذور عميقة في المجمع الصناعي العسكري في فترة ما بعد الحرب، حينما سلّمت غالبية المجتمع بالاستنتاج القائل بأن الجيش هو المؤسسة الأهم والأكثر فعالية بين جميع المؤسسات العامة لدينا. الرئيس يدير اليوم الحكومة بطريقة لم نتح لأي ملك مطلق. ففي حوزته وكالة الاستخبارات المركزية وجيش خاص، غير خاضعين للمساءلة أمام الكونغرس والصحافة أو الجمهور، إذ إن كل ما فعله CIA سري. والإنفاق على التسليح يجري النص عليه في أكبر عدد ممكن من بنود الموازنة. بحيث إن أي عضو من أعضاء الكونغرس يفكر في التصويت ضد نظام التسليح الجديد يمكن اتهامه بأنه